تحليل العلاقة بين الاستثمار في رأس المال البشري والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

م.د. نغم حميد عبدالخضر
جامعة واسط
كلية الادارة والاقتصاد
nabedalkhdar@uowasit.edu.iq

أ.م.د. خالد روكان عواد
جامعة الفلوجة
كلية الادارة والاقتصاد
khalid_rokan@uofalluja.edu.iq

د. رباب ناظم خزام
وزارة النفط
شركة توزيع المنتجات النفطية / فرع واسط
drrabab352@gmail.com

ISSN 2709-6475 DOI: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2023.5.3.22

تأريخ استلام البحث ٢٠٢٣/٤/٢٥ تأريخ قبول النشر ٢٠٢٣/٥/٧ تأريخ النشر ٢٠٢٣/٩/٣٠

المستخلص

إن الهدف من البحث هو إبراز الدور الذي يلعبه الاستثمار في رأس المال البشري في تحقيق النمو الاقتصادي، الذي يعد كخيار أساس لتنمية وتطوير قدرات ومهارات ومواهب الأفراد من خلال الإنفاق على قطاعي التعليم والصحة، فضلاً عن معرفة مدى تأثير هذا الاستثمار متمثل بمؤشرات (الإنفاق على التعليم والإنفاق على الصحة) على مؤشر النمو الاقتصادي متمثل بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في العراق، من خلال استخدام السلاسل الزمنية للتعبير عن طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة، ومن خلال تقدير وتحليل العلاقة في الجانب التطبيقي الذي استخدم فيه نموذج ARDL وجد أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة في العراق، فضلاً عن أن المتغيرات التابعة لها تأثير على المتغير المستقل، كذلك تبين من الجانب التطبيقي وجود علاقة طردية بينهما خلال مدة الدراسة.

الكلمات المفتاحية: رأس المال البشري، الإنفاق على الصحة، الإنفاق على التعليم، النمو الاقتصادي.

Analysis of the Relationship between Investment in Human Capital and Economic Growth in Iraq for the Period (2004-2020)

Dr. Nagham Hammed Abdul Khader
Waist University
College of Administration and Economics
nabedalkhdar@uowasit.edu.iq

Assist.Prof.Dr. Khalid Rokan Awad
University of Fallujah
College of Administration and Economics
khalid_rokan@uofalluja.edu.iq

Dr. Rabab Nadhem Khuzam
Ministry of Oil
Oil Products Distribution Company / Branch Wasit
drrabab352@gmail.com

Abstract

The aim of the research is to highlight the role that investment in human capital plays in achieving economic growth, which is considered as a basic option for developing and developing the capabilities, skills and talents of individuals through spending on the education and health sectors, as well as knowing the extent of the impact of this investment represented by indicators (expenditure on education and spending on health) on the economic growth index represented by the average per capita GDP in Iraq, Through the use of time series to express the nature of the relationship between the variables of the study, and through estimating and analyzing the relationship in the applied side in which the ARDL model was used, it was found that there is a long-term equilibrium relationship between the variables of the study in Iraq, in addition to that the dependent variables have an impact on the independent variable, as well From the applied side, it was found that there was a direct relationship between them during the study period.

Keywords: Human Capital, Spending on Health, Spending on Education, Economic Growth.

المقدمة:

يعد النمو الاقتصادي من أولويات بلدان العالم سواء كانت النامية منها أو المتقدمة، لما يتركه من آثار إيجابية على المجتمع والمتجسدة بارتفاع دالة الرفاهية للفرد، وإن هذا النمو لا يتحقق إلا من خلال استثمار كافة الموارد المادية والبشرية المتاحة في البلد كون أن الاستثمار في أحدهما لا يحقق الهدف المنشود بل أن كل منهما مكمل للآخر، فإن متانة الاقتصاد تقاس بمدى التطور الحاصل في رأس المال البشري وذلك بحسب ما أحرزته الدراسات لما له من انعكاسات على استدامة وتعزيز النمو الاقتصادي.

وتأسيساً على ذلك لابد من الاهتمام والتركيز على رأس المال البشري وتمكينه من خلال الابداع والتجديد والتطوير عبر استثمار القدرات والطاقات المجتمعية بهدف النهوض بالواقع الاقتصادي للبلد، وعلى الرغم من أهمية رأس المال البشري في عملية النمو الاقتصادي، إلا أن هنالك جملة من التحديات التنموية مازالت تواجه الاقتصاد العراقي، لذا تتضح إشكالية الاستثمار في رأس المال البشري من حيث تنوع مصادره وتمويله لمواجهة متطلبات التجديد والتطوير لكل مساراته ومراحله، إذ أن هذه العملية لا تقتصر على مجرد توفير الموارد اللازمة لها وإنما تكون وفقاً لتبني أساليب تخطيطية وإدارية تكفل تحقيق الاستخدام الأمثل لهذه الموارد مما يسهم في تحقيق النمو الاقتصادي.

أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث من خلال تناوله لموضوع مهم يُعد من أهم عوامل الإنتاج وهو أساس تحقيق التطور الاقتصادي، وتأسيساً على الأثر الذي ينطلق به من تعزيز استدامة النمو الاقتصادي بوصفه المحرك الاساسي للتطور لمعظم الاقتصادات ولاسيما الاقتصاد العراقي.

مشكلة البحث:

يمكن أن تصاغ مشكلة البحث بالإجابة على التساؤلات الآتية: هل أن ضعف الاستثمار في الموارد البشرية في بيئة الاقتصاد العراقي تؤثر في تحقيق واستدامة النمو الاقتصادي، ما مدى مساهمة الاستثمار في رأس المال البشري في تحقيق النمو الاقتصادي في العراق؟

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن زيادة الإنفاق على قطاعي الصحة والتعليم تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي في العراق، لذا فإن هناك علاقة توازنية ايجابية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة في العراق خلال مدة الدراسة.

هدف البحث:

يتمحور هدف البحث في تحقيقه الأهداف الآتية:

١. معرفة المفاهيم ذات الصلة في رأس المال البشري والنمو الاقتصادي.
٢. تسليط الضوء على الدور الذي يلعبه زيادة الاستثمار في الخبرات والكفاءات البشرية في دعم النمو الاقتصادي في العراق.
٣. تحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة من خلال استخدام الاساليب القياسية الحديثة.

منهج البحث:

تم استخدام المنهجين الاستقرائي والاستنباطي من خلال تحليل الاستثمار في رأس المال البشري وأثره على النمو الاقتصادي ثم استنباط الاثار المرتبة على ذلك، فضلاً عن استخدام الاسلوب القياسي من أجل معرفة نتائج العلاقة بين متغيرات الدراسة.

هيكلية البحث:

من أجل إثبات فرضية البحث وتحقيق الأهداف التي يسعى إليها فقد قسم البحث إلى ثلاث محاور: تضمن الأول الجانب المفاهيمي لرأس المال البشري والنمو الاقتصادي، فيما انصب الثاني على تحليل بعض المؤشرات التي تساهم في زيادة الاستثمار في العنصر البشري وتحليل مؤشر النمو الاقتصادي متمثل بمتوسط نصيب الفرد منه والعلاقة بينهما، أما الثالث فقد اهتم بقياس وتحليل العلاقة بين المتغيرات قيد الدراسة، واختتم البحث بجملة من الاستنتاجات والتوصيات.

المحور الأول: الاطار النظري والمفاهيمي لرأس المال البشري والنمو الاقتصادي:

أولاً: مفهوم الاستثمار في رأس المال البشري:

قبل أن نبدأ بإعطاء مفهوم الاستثمار في رأس المال البشري، يتحتم علينا أن نفرق بين مفهوم رأس المال البشري ومفهوم الاستثمار في رأس المال البشري، إذ يشير الأول إلى توفير احتياجات الأفراد وتلبية احتياجاتهم والاهتمام بهم من وجهة نظر اجتماعية شاملة، أما الثاني فيشير الى تخصيص الإنفاق على الأفراد من القوة العاملة بما يحقق عائداً اقتصادياً يتمثل في الناتج الحدي الذي يضيفه العنصر البشري للإنتاج (عواد، ٢٠١٥: ٦٠).

وعلى هذا الأساس فقد تباينت المفاهيم التي أشارت إلى رأس المال البشري (HC) بحسب تباين أهداف وزوايا البحث، فيعرف رأس المال البشري (Human Capital) على أنه يجسد المعرفة والموهبة والخبرة والكفاءة ومجموعة الصفات التي تعمل على تحقيق الرفاه الشخصي والاجتماعي للأفراد (OCDE,2001:30).

كما يذهب البعض إلى تعريف رأس المال البشري على انه إجمالي الاستعدادات الفطرية والمعرفة والكفاءة التي اكتسبها الفرد وقام بتنميتها طيلة حياته، إذ أن التعريف هذا حاول أن يجمع بين إمكانية اكتساب رأس المال البشري وفي الوقت نفسه القدرة على تطويره، كما يشار إلى رأس المال البشري بأنه ما يحصل عليه من مؤهلات ومعارف وكفاءة، فضلاً عن المميزات الأخرى التي يمتلكها أو يكتسبها الإنسان التي من شأنها أن تمده بمؤهلات ومزايا تضمن له تحقيق الرفاه الفردي على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي (Kucharcikova,2011:61).

في حين ان هناك من ينظر إلى رأس المال البشري من خلال زاوية ضيقة، الأمر الذي يجعل مفهومه يقتصر على إجمالي الاستثمارات في أنشطة التعليم والصحة والتدريب في مكان العمل التي تؤدي في نهاية المطاف إلى رفع إنتاجية العامل في سوق العمل.

أما الاستثمار في رأس المال البشري فيشير إلى انه يمثل الإنفاق على قطاعات التعليم والصحة من أجل إكساب الأفراد معارف وخبرات جديدة، فضلاً عن تحديث ما متوفر لهم من تلك الخبرات من أجل زيادة المنافع المتحصلة منهم، الأمر الذي يصب في تحسين إنتاجية الأفراد (Awad,*et.al.*,2021:11431)، لذا فإن هذا المفهوم يشير إلى الإنفاق على قطاعات التعليم

والصحة من اجل تطوير القدرات والخبرات والمهارات والصحة بالشكل الذي يساهم في زيادة إنتاجية الفرد.

وتأسيساً على ما سبق يرى الباحثين بأن رأس المال البشري يمثل كل العاملين الذين يمتازون بالكفاءة والمهارة والخبرة التي تعطيهم الحق في إدخال تغيرات جوهرية ومن ثم إنتاج الأفكار الجديدة والأساليب المتطورة في مجال عملهم، وبالتالي رفع طاقاتهم الإنتاجية بالشكل الذي يستهدف تحقيق النمو الاقتصادي، بينما الاستثمار في رأس المال البشري فيشير الى تنمية الموارد البشرية من خلال الإنفاق عليها لتحقيق الأهداف التي تصب في دعم عملية النمو الاقتصادي.

ثانياً: الفرق بين رأس المال البشري والاستثمار في رأس المال البشري:

بعد أن تعرفنا الى مفهوم رأس المال البشري الذي أقتصر على عدد من القدرات والخبرات والإمكانات التي تم اكتسابها من قبل الأفراد عن طريق تنميتها واستثمارها بصورة تتيح لهم المشاركة في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية التي تزيد من إمكاناتهم وتحسين مستوياتهم المعيشية (حسن، ٢٠١١: ٦٩)، لذا من الضروري أن يتم التعرف على كيفية الاستثمار في رأس المال البشري، إذ يشكل أحد أهم عناصر الإنتاج الملموسة، وبالتالي فإن كل ما يتم إنفاقه على الخبرات والإمكانات والقدرات التي يمتلكها الأفراد وفي نفس الوقت ما تحصل عليه من نتيجة وتطوير فإنها تمثل الاستثمار في رأس المال البشري.

لذا فهو يصيب الاستثمار الأمثل لذلك العنصر وبنفس الوقت تحويله إلى طاقة إنتاجية تسهم في رفع كفاءة المنشأة وتنمية إنتاجها نتيجة تكون الفرد يشكل أبرز عناصر الإنتاج تنافسية بالنسبة للمنشآت في الوقت الحاضر، وقد أشار البنك الدولي للتنمية إلى أن مفهوم استثمار رأس المال البشري وتنميته هو مفهوم يتضمن التربية والتدريب والنهوض بالصحة والتغذية كما النمو الاقتصادي يولي اهتماماً كبيراً لهذه العناصر ويعتمد عليها كثيراً في المحصلة النهائية (Stewart Thomas,1997:55)، ويشخص الشكل (1) الاختلاف بين رأس المال البشري والاستثمار في رأس المال البشري وكما مبين أدناه:

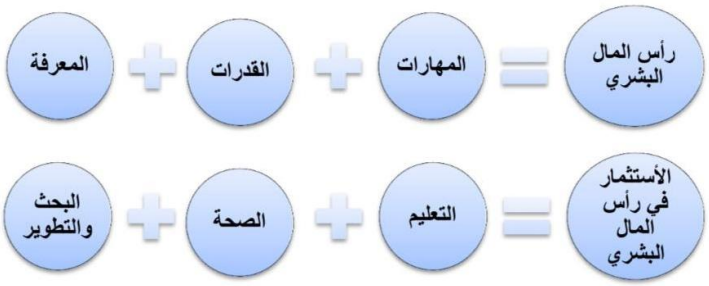

الشكل (1) الاختلاف بين رأس المال البشري والاستثمار في رأس المال البشري

المصدر: الشكل من إعداد الباحثين بالاعتماد على ما تقدم.

مما تقدم يمكن القول إن هنالك عناصر أساسية تقف وراء المفهومين يمكن تلخيصها من خلال الآتي: (محسن وآخرون، ٢٠١٣: ٤٨)

١. يترتب على ذلك الاستثمار آثار عديدة تصنف على أنها اقتصادية أو غير اقتصادية، فالاقتصادية ترتبط بزيادة الإنتاج والإنتاجية وغير الاقتصادية فإنها تقتصر على تحقيق الرفاه الاجتماعي وغيرها من المزايا المتعددة.

٢. إن إجمالي الإنفاق الاستثماري الذي تم تخصيصه لتنمية المهارات والقدرات الإنتاجية للأفراد تم تحديده في ضوء استهداف سياسة تنموية أو من أجل زيادة الدخل الحقيقي للمجتمع.
٣. إن تبني الإنفاق الاستثماري سيؤدي إلى زيادة التراكم في رأس المال البشري كماً ونوعاً، أي أن أهمية الاستثمار في رأس المال البشري تتلخص بتعبئة الطاقات والمواهب البشرية في مختلف جوانبها وتنميتها والتركيز على خلق عمالة مميزة من خلال الإنفاق على التعليم والتدريب بهدف تطوير المورد البشري الذي يعد الاستثمار في هذا العنصر هو الأهم والأكثر فاعلية بالنسبة لعوامل الإنتاج، فضلاً على انه السبيل لتحقيق التنمية وفي الوقت ذاته تأهيل معظم قطاعات الاقتصاد وعلى مختلف الأبعاد.

ثالثاً: الآثار التي يتركها الاستثمار في رأس المال البشري:

هناك العديد من الآثار التي تترتب على الاستثمار في رأس المال البشري ولاسيما فيما يتعلق بالجانب الإنتاجي لهذا العنصر، وإن العديد من هذه الآثار هي طويلة الامد، بينما البعض منها يظهر بصورة مباشرة بالنسبة لزيادة الإنتاج وتكون قصيرة الاجل، واستكمالاً لما سبق سنتناول الآثار المباشرة التي تتعلق بالإنتاج فقط دون الدخول في تحليل الآثار طويلة الامد، كون ان الاستثمار المباشر في رأس المال البشري سيؤثر بصورة مباشرة على الإنتاج من خلال: أثره على زيادة الإنتاج والإنتاجية، لذا يمكن توضيح الآثار المباشرة للاستثمار في رأس المال البشري من خلال الآتي: (القصاص، ٢٠٠٨: ٥٨) و(الفيل، ٢٠١٤: ١١١)

١. زيادة الإنتاج والإنتاجية (زيادة الدخل):

وتنطلق النظرة الاقتصادية في ذلك إلى الإنفاق على أن رأس المال البشري يمكن أن يؤدي إلى ظهور بعض الآثار التي يمكن توضيح اهمها من خلال الآتي:

أ. الأثر الذي تتركه زيادة الإنتاج على العامل: ويظهر هذا الاثر في زيادة إنتاجية العامل أثناء العمل إلى زيادة الإنفاق على العنصر البشري بوحدة نقدية واحدة مع بقاء كميات عوامل الإنتاج الأخرى ثابتة على حالها، إذ أن العامل لا يستطيع بيع رأس ماله البشرى حتى يتلقى عائداً مالياً، فهو لا يبيع مهارته بل إنه يتعاقد على إفادة جهة العمل من هذه المهارات، لابد لكى يحصل الفرد على الدخل أن يوافق على شروط العمل التي يفرضها من يقوم بتوظيفه.

ب. الأثر المشترك: إذ تؤدي زيادة الإنفاق على العنصر البشري إلى زيادة معرفته بالخصائص المختلفة المتعلقة بالعناصر الإنتاجية الأخرى المرتبطة معه في العملية الإنتاجية، وبالتالي تزداد قدرته على تحليلها والاستفادة منها، والنتيجة أن هذا الأثر سيؤدي إلى زيادة إنتاجية العناصر الإنتاجية الأخرى المشتركة مع العنصر البشري في العملية الإنتاجية، يظهر أثر الاستثمارات البشرية في زيادة إنتاجية عنصر العمل من خلال تزويد الأفراد بالمهارات التي تستخدم في أداء الأعمال أثناء مراحل تحقيق التنمية.

ت. الأثر الذي تتركه على زيادة الدخل القومي: إن الاستثمار في العنصر البشري يؤدي الى زيادة الدخل يتضمن داخله زيادة الدخل القومي وزيادة الدخل الفردي، وبالنسبة لزيادة الدخل القومي فقد حاولت الدراسات الاقتصادية الوصول إلى مقدار مساهمة الاستثمار في العنصر البشري في زيادة الدخل القومي.

٢. الأثر على زيادة فرص العمل بين الأفراد:

إن فرص العمل تتسع أمام الأفراد المتعلمين بمعدلات أكبر من الأفراد غير المتعلمين، كما أن هذه الفرص تختلف باختلاف المراحل التعليمية التي ينتهي منها الفرد، إذ تتسع قدرة اختيار العمل لدى الفرد المتعلم ويرجع سبب ذلك إلى الآثار التي تعود على الفرد بسبب تعلمه، وتزداد أهمية قدرة الاختيار خاصة مع ضرورة عمليات الصيانة البشرية من وقت لآخر، وهي العمليات التي تظهر من خلال تعليم الأفراد أو إعادة تدريبهم بشكل يتلاءم مع استخدام الآلات الجديدة أو المتطورة وانتقال الفرد إلى عمل آخر يتناسب مع مؤهلاته وكفاءاته المختلفة.

٣. الأثر على زيادة حركية عنصر العمل:

يؤدي الاستثمار في العنصر البشري إلى زيادة حركة عنصر العمل، فبمجرد أن يحصل الفرد على علومه ومعارفه حتى يستشعر في نفسه الرغبة القوية في ترك العمل الحاضر والبحث له عن عمل آخر، كما يفكر في ترك القطاع الذي يتصف بالإنتاجية المتدهورة إلى القطاع الموفر للفرص المناسبة للعمل، وتبدو أهمية التعليم والتدريب في سهولة انتقال الأفراد من الناحية الاقتصادية من خلال ما يمكن أن يؤديه التعليم أو التدريب من تغييرات عديدة تتمثل في تغيرات هيكلية في طبيعة العمل، وهيكل العمالة نفسها، بما فيها التغيرات النوعية لقوة العمل، والتغيرات في التركيب الوظيفي، وتظهر التغيرات الهيكلية في طبيعة العمل من خلال ما يمارسها الفرد المتعلم من جهود، فكلما ازدادت درجة تعليمه فكلما ازدادت فرص التحاقه بالأعمال التي تحتاج إلى التفكير الذهني.

رابعاً: مفهوم النمو الاقتصادي:

لا يخفى على أحد ان مفهوم النمو الاقتصادي يختلف باختلاف الباحثين والمفكرين، وعلى هذا الأساس فقد تنوعت المفاهيم التي بينها أصحاب الاختصاص والباحثين غير أن جميعها كانت تصب في نفس الوعاء، واستناداً الى ما سبق فإن النمو الاقتصادي يشمل التغيرات في الإنتاج المادي خلال مدة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، وعلية فإن هذا المفهوم يشير الى الزيادة في الإنتاج المادي معبراً عنه بالقيمة او بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (Awad,*et.al.*,2020:185).

كما يشير مفهوم النمو الاقتصادي الى حدوث زيادة في متوسط نصيب الفرد من الناتج بالاستناد الى الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي يُسهم في تخفيف من عبء ندرة الموارد ويولد زيادة في حصة الفرد، وبالتالي هذه الزيادة تساهم في معالجة العديد من المشاكل التي يتعرض لها الأفراد (عواد وآخرون، ٢٠٢١: ٣٧٥)، لذا فإن هذا المفهوم يعد نفسه المفهوم الذي يعبر عن الرفاهية الاقتصادية لأنه أحد أهم المؤشرات الاقتصادية لأنه أقرب مؤشر لإعطاء صورة حقيقية للأداء الاقتصادي، علاوة على ذلك فإن هذا المؤشر يمثل المحرك الذي يعمل على تحسين مستوى المعيشة والمزيد من الرفاهية، الأمر الذي يحد من المشاكل الاقتصادية.

كما يُعرف انه الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الناتجة عن مزيج من الزيادة في الإنتاج بالنسبة للأفراد والنمو السكاني، وبالتالي نجد أنّ الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي يرافقها نمو اقتصادي يعرف بأنّه ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (محارب، ٢٠١٤: ٥٤٤)، وعلى أي حال تسمى الحالة التي يزداد بها إنتاج السلع والخدمات في دولة ما بالنمو الاقتصادي.

كما يعرف النمو الاقتصادي على انه ظاهرة مستمرة وليست مؤقتة على مستوى العالم وهو من المفاهيم المهمة ويشمل النمو الاقتصادي التغير التلقائي في مؤشرات الاقتصاد القومي الذي يعني

ارتفاع الدخل القومي ونصيب الفرد منه، وان التغير يحدث تلقائياً طبقاً لقوى العرض والطلب في السوق (داغر، ٢٠١٨: ٥١)، ويشير هذا المفهوم إلى أن النمو الاقتصادي هو من الأهداف الاقتصادية المهمة، التي تسعى الدول إلى تحقيقها لغرض تطوير اقتصاداتها مما يُسهم في تحقيق مستويات مرتفعة من الرفاهية الاقتصادية، ويمكن قياس النمو الاقتصادي من خلال الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي.

واستناداً الى ما سبق يرى الباحثين ان النمو الاقتصادي هو الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي التي تؤدي الى زيادة الدخل الفردي الحقيقي، أي تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل شرط ان تكون الزيادة حقيقية وليست نقدية على ان تكون الزيادة على الامد البعيد.

خامساً: أنواع النمو الاقتصادي:

هناك عدة أنواع للنمو الاقتصادي يمكن تمثيل أهمها من خلال الآتي: (سلمان، ٢٠١٥: ٢٨٢) و(Awad,*et.al.*,2020:185)

١. **النمو التلقائي:** هذا النوع من النمو ينشأ بطريقة تلقائية من دون التخطيط المسبق لتحقيق هذا النمو الذي يتمثل بالزيادة المستمرة في الدخل الحقيقي بمعدل أكبر من الزيادة في السكان، وهذه الزيادة ناتجة عن التفاعل بين المتغيرات الاقتصادية، وهذا النوع يمتاز بالتباطؤ لكن احتمال تعرضه إلى تقلبات عنيفة أمر وارد.
٢. **النمو الخانق:** يعرف على انه النمو الذي لا يتصاحب معه توسع في الحريات والممارسات الديمقراطية، إذ ساد هذا النوع من النمو في العديد من الدول التي حصل فيها تقدم اقتصادي ولكن النظام السياسي لهذه الدول اتسم بالقمع والاضطهاد واخراس الأصوات لكل من يدعو لمزيد من المشاركة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.
٣. **النمو العابر:** هذا النوع من النمو يتصف بعدم الاستمرارية بسبب عوامل طارئة خارجية أو داخلية على حد سواء والتي كانت سبباً لوجوده، وهذا النوع من النمو الاقتصادي غالباً ما يكون غير ثابت ولا يمتلك الدوام والاستمرارية، ويسود هذا النوع من النمو في اغلب البلدان النامية ذات الاقتصادات الريعية لأن أغلبها تحقق نمو اقتصادي غير مستمر.
٤. **النمو المخطط:** يظهر هذا النوع من النمو نتيجة التخطيط الشامل والعلمي المسبق للموارد والحاجات الموجودة في البلد، ويرتبط هذا النوع من النمو ارتباطاً قوياً بقدرة المخططين وواقعية الخطط المرسومة وكذلك يرتبط بفاعلية المتابعة والتنفيذ والمشاركة الشعبية الواسعة في عملية التخطيط وعلى كافة الاصعدة، ويمتاز هذا النوع من النمو بانه ذاتي الحركة وان استمراره لبضعة عقود يمكن بعدها أنْ يتحول إلى نمو مُطّرد.
٥. **النمو القاسي:** يستفيد من هذا النوع من النمو الطبقة الغنية والميسورين في حين يقبع الملايين من أفراد المجتمع في مستويات عالية جداً من الفقر، وبتفسير آخر ان هذا النوع من النمو يشكل عبئًا على الفقراء ونعمة للأغنياء.

سادساً: محددات النمو الاقتصادي:

بعد أن بينا مفهوم النمو الاقتصادي وأنواعه اصبح من المهم معرفة العوامل المحددة له، وبالتالي القدرة على تحقيقه، إذ توجد العديد من العوامل المحددة للنمو الاقتصادي يمكن بيان أهمها وعلى النحو الآتي: (الشرفات، ٢٠١٠: ٤٢) و(الحمداني، ٢٠١٤: ٢٦٠) و(عيسى واسماعيل، ٢٠١٨: ٢٤٩)

١. الموارد الطبيعية:

تُعد الموارد الطبيعية من العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي ويتم ذلك من خلال استغلال الموارد الطبيعية الموجودة وما موجود في باطن الأرض وغيرها من الموارد ومن الواجبات المطلوب توافرها في هذه العوامل هو الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية لتحقيق أهداف اقتصادية للبلدان ومن هذه الأهداف النمو الاقتصادي، إذ أن قيمة المورد الاقتصادي تكمن في الطريقة المثلى في استغلاله، لأنه عندما تكون الموارد الاقتصادية متوفرة بكميات كبيرة في بلدٍ ما لكنها غير مستغلة بصورة صحيحة لا يستطيع البلد ان يحقق حتى أدنى مستوى من النمو الاقتصادي، كما ان الموارد الاقتصادية تمتاز بعدم ثباتها، إذ يمكن للبعض منها أنْ لا يتجدد، على الرغم من إمكانية تحسين بعض الموارد وهذا يحتاج إلى البحث والتطوير من أجل الحصول على الاستغلال الأمثل لهذه الموارد.

٢. الانكشاف التجاري:

يمكن تحديد العلاقة بين الانكشاف التجاري والنمو الاقتصادي عن طريق اتجاهين، الأول هو جانب الداعمين لتحرير التجارة الخارجية من القيود التي تفرض عليها، إذ أن العلاقة طردية بين الانكشاف التجاري والنمو الاقتصادي، بينما الاتجاه الثاني يمثل جانب المعارضين لحرية التجارة وتكون العلاقة بين الانكشاف التجاري والنمو الاقتصادي هي علاقة عكسية، لأن تحديد هذه العلاقة يعتمد على الهيكل الإنتاجي للبلد.

٣. التقدم التكنولوجي:

التكنولوجيا تعني باختصار معرفة كيفية القيام بالإنتاج، إذ أن هذه المعرفة الفنية بطبيعة الحال تستند على المعرفة العلمية وتؤدي التكنولوجيا دوراً حاسماً في تقدم البلد اقتصادياً ونمو الإنتاج، وإن دور التقدم التكنولوجي في رفع معدل النمو الاقتصادي يظهر من خلال أدوات الإنتاج من جهة، والتنظيم وتحسن تكنولوجيا الإنتاج والإدارة السليمة من جهة أخرى، ويمكن تمثيل التقدم التكنولوجي من خلال الآتي:

أ. **التقدم التكنولوجي المحايد:** يتحقق هذا النوع عندما يكون الإنتاج الأكبر يتحقق بنفس الكمية من العمل ورأس المال.

ب. **التقدم التكنولوجي الموسع للعمل أو رأس المال:** ويحدث هذا النوع من التكنولوجيا عندما تكون مهارة ونوعية العمل تتجه للارتفاع عن طريق استخدام التلفزيون مثلاً.

ت. **التقدم التكنولوجي الموفر للعمل أو الموفر لرأس المال:** الموفر للعمل يحدث عندما يتحقق الإنتاج الأكبر باستعمال نفس الكمية من العمل كما هو الحال عند استخدام الجرارات الزراعية، والمغازل الإلكترونية، أما التقدم التكنولوجي الموفر لرأس المال يحدث في حالات نادرة، لأنه يحدث عندما الإنتاج الأكبر يتحقق بنفس الكمية من رأس المال.

واستناداً لما سبق يمكن القول ان العلاقة بين التقدم التكنولوجي والنمو الاقتصادي هي علاقة طردية من منطلق النظرية الاقتصادية ففي حالة تطور البلد من الناحية التكنولوجية فأن النمو الاقتصادي يتطور والعكس صحيح في حالة تخلف البلد من الناحية التكنولوجية فأن النمو الاقتصادي لذلك البلد سيتدهور.

٤. التراكم الرأسمالي (الاستثمار):

عُرفَ رأس المال على انه سلعة تستخدم لإنتاج سلع وخدمات أخرى، ويرى العديد من أصحاب الاختصاص إن تراكم رأس المال والاستثمار يُعد من العناصر الأساسية لدعم عملية النمو، إذ ركز التحليل الاقتصادي على العلاقة السببية الطردية بين معدل النمو ومعدل التراكم الرأسمالي، واعتبر ان التراكم الرأسمالي هو المتغير المستقل المهيمن على تحقيق النمو الاقتصادي، إذ أن توفير الموارد الادخارية بحجم كبير واستثمارها يُسهم في تحقيق النمو الاقتصادي للبلد وهذا ما تفترضه النظرية الاقتصادية في حال ثبات العوامل الأخرى.

المحور الثاني: تحليل بعض مؤشرات الاستثمار في رأس المال البشري وتحليل مؤشر النمو الاقتصادي في العراق خلال مدة الدراسة:

أولاً: بعض مؤشرات الاستثمار في رأس المال البشري:

إن الاستثمار في العنصر البشري يُعد هو المحور الأساس الذي يستهدف رفع مستوى الدولة وتقدمها، وبهدف بلوغ مستوى مرتفع من النمو لابد من التركيز على هذا العنصر كونه يعمل على تعزيز واستدامة النمو الاقتصادي، ومن أجل إعطاء صورة واضحة عن الاستثمار في رأس المال البشري سنقوم بتحليل مؤشرات الإنفاق على قطاعي التعليم والصحة في العراق خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠) من خلال الآتي:

١. الإنفاق على التعليم:

يحل الإنفاق على قطاع التعليم أهمية كبيرة كونه يُسهم توفير الضرورات الأساسية لأي عملية استثمارية ولاسيما في قطاع التعليم، إذ يأتي هذا القطاع في مقدمة مفردات تطوير العنصر البشري، لذا تغيرت النظرة إلى هذا المؤشر واصبح يشار إليه على أن الاستثمار في هذا القطاع ينتج عنه عائد اقتصادي لا يستهان به، أي أنه لا يقع في إطار الخدمات التي تقدمها الحكومات لشعوبها انما يشخص على انه عائد مستقبلي للاستثمار الحالي، وذلك كون الإنفاق على المدخلات المباشرة في دالة الاستثمار التعليمي سينعكس على طبيعة المخرجات من حيث النوع والكم والمتجسدة بإعداد الخرجين ونوعية التعليم، وفي العراق تشير البيانات الواردة عن وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء إلى أن النفقات على هذا القطاع لم تكن بالمستوى المطلوب بسبب ما تعرض له العراق من احداث خلال مدة الدراسة جعلت الإنفاق يكون على حساب هذا القطاع، ومن أجل إعطاء صورة اوضح عن حجم الإنفاق على هذا القطاع يمكن الرجوع إلى الجدول (1).

الجدول (1) الإنفاق العام على التعليم كنسبة من الإنفاق والناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

السنة	الإنفاق على التعليم (مليون دينار)	الإنفاق على التعليم كنسبة من إجمالي الإنفاق %	الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج %
٢٠٠٤	1802610.9	5.6	3.3
٢٠٠٥	1472788.2	5.5	2.0
٢٠٠٦	2051914.3	5.2	2.1
٢٠٠٧	2728653.1	7.0	2.4
٢٠٠٨	4943189.8	8.3	3.1
٢٠٠٩	5267519.6	9.4	4.0
٢٠١٠	6617860.1	9.4	4.0
٢٠١١	9300539.0	11.8	4.3

السنة	الإنفاق على التعليم (مليون دينار)	الإنفاق على التعليم كنسبة من إجمالي الإنفاق %	الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج %
٢٠١٢	8530552.7	8.1	3.4
٢٠١٣	9597575.1	8.0	3.5
٢٠١٤	9683126.8	8.3	3.6
٢٠١٥	8988200.6	12.3	4.8
٢٠١٦	9677943.0	13.6	4.9
٢٠١٧	10128545.8	13.4	4.4
٢٠١٨	11856906.3	12.5	3.8
٢٠١٩	12430855.8	9.7	3.9
٢٠٢٠	12033257.9	6.2	2.2

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، التقرير الخاص بالتعليم الجامعي والتقني، سنوات متعددة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)، بغداد، وزارة التخطيط.

من تتبع البيانات الواردة في الجدول (2) المتعلقة بالإنفاق على التعليم ونسبته من إجمالي الإنفاق ومن إجمالي الناتج المحلي، إذ يلاحظ أن الإنفاق على التعليم في عام (٢٠٠٤) قد بلغ (1902610.9) مليون دينار في حين كانت نسبته من إجمالي الإنفاق ومن إجمالي الناتج المحلي (5.6%، 3.3%) على التوالي العام نفسه، بينما تراجع إلى (1472788.2) مليون دينار في عام ٢٠٠٥ نتيجة لانخفاض الإنفاق العام في ذلك العام، وهذا الانخفاض انعكس بدوره على حجم الإنفاق على التعليم وكذا الحال بالنسبة إلى نسبته إلى حجم الناتج المحلي حتى وصل إلى (5.5) في حين بلغت نسبته من إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة نحو (2.0) للعام نفسه، أما المدة (٢٠٠٦-٢٠١٤) فيلاحظ ارتفاع مؤشر الإنفاق على التعليم من (2051914.3، 9683126.8) مليون دينار ويعود ذلك الارتفاع نتيجة لارتفاع إجمالي الإنفاق بسبب ارتفاع أسعار النفط وتنامي إيراداته بعد انخفاضها بسبب الأزمة المالية العالمية التي ضربت معظم الاقتصادات نهاية عام (٢٠٠٨)، فضلاً عن التحسن النسبي للأوضاع الاقتصادية والأمنية، مما أدى إلى ارتفاع حجم الإنفاق على التعليم لأهمية هذا القطاع في تحقيق التنمية البشرية، الأمر الذي ترتب على أثرها ارتفاع في نسبة الإنفاق على التعليم من إجمالي الإنفاق ومن إجمالي الناتج المحلي من (5.2%، 2.1%) الى (13.6%، 4.9%) لكلا العاملين على التوالي، ثم بعدها يلاحظ من الجدول أن الإنفاق على التعليم قد انخفض في عام ٢٠١٥ وذلك تبعاً للأوضاع الاقتصادية التي عصفت بالبلاد وما شهده البلد من سوء الأوضاع الأمنية، الأمر الذي اجبر الحكومة على تخصيص الجزء الأكبر من الإنفاق على العمليات العسكرية، مما أدى إلى انخفاض الإنفاق على هذا القطاع، مما انعكس وأثر على الواقع التعليمي للبلد، لذا انخفض في عام ٢٠١٥ إلى (8988200.6) مليون دينار، أما بعد عام ٢٠١٦ يلاحظ أن الإنفاق على قد بدء بالتعافي النسبي، نتيجة لزيادة العوائد النفطية زيادة حقيقية، مما أنعكس على زيادة إجمالي الإنفاق ومن ثم زيادة الإنفاق على التعليم، فضلاً عن الاستقرار النسبي للأوضاع الأمنية والاقتصادية، مما أثر وبشكل ايجابي على زيادة الإنفاق على القطاع التعليمي في العراق، الذي يعكس ذلك ارتفاع نسبة الإنفاق على التعليم بالنسبة إلى إجمالي الإنفاق والتي تجاوزت (13%) واستمر الإنفاق على التعليم بالارتفاع حتى بلغ (12430855.8) مليون دينار في عام ٢٠١٩، في حين بلغت نسبته من إجمالي الإنفاق نحو (9.7%) ومن إجمالي الناتج المحلي نحو (3.9%) للعام نفسه، أما عام ٢٠٢٠ ونظراً لما مرت به البلاد من أزمات سياسية واقتصادية وصحية ساهمت هي الأخرى في عدم استقرار الوضع الاقتصادي للبلد، إذ كان معظم الإنفاق موجه نحو القطاع الصحي

نتيجة لما مر بها العالم من ازمة (Covid-19) مما أسهم في تراجع الإنفاق على التعليم إلى (12033257.9) مليون دينار في عام ٢٠٢٠ في حين كانت نسبته من إجمالي الإنفاق (6.2%) ومن إجمالي الناتج المحلي (2.2%).

واستناداً إلى ما سبق يمكن القول أن سبب انخفاض الإنفاق على التعليم خلال ذلك العام هو ليس انخفاض الإنفاق العام فحسب وإنما بسبب زيادة حصة قطاعات معينة من الموازنة العامة على حساب قطاعات أخرى، الأمر الذي أثر وبشكل واضح في تخفيض حجم الإنفاق على التعليم، لذا فإن الإنفاق على القطاع التعليمي في العراق يتصف بحالة اللاستقرار والتذبذب ارتفاعاً وانخفاضاً بحسب معطيات المرحلة التي يمر بها الاقتصاد.

٢. الإنفاق على القطاع الصحي:

إن الإنفاق على القطاع الصحي يُعد مؤشراً مهماً من مؤشرات الاستثمار في رأس المال البشري لما له من أهمية في تحقيق النمو الاقتصادي كون الإنفاق على هذا القطاع يعد إنفاقاً استثماري عن طريق زيادة الرعاية الصحية وتنشأت اجيال سليمة خالية من الأمراض، الأمر الذي سيقضي بالنهاية الى التأثير في قوة العمل بشكل إيجابي، إذ أن أكثر العلاقات بين الاقتصادات والصحة تتلخص في تنامي الإنفاق على الرعاية الصحية، وعليه فان الإنفاق على الصحة يزيد من الإنتاجية في المستقبل، وذلك عن طريق زيادة معدلات توقع العمر، كما يُعد مؤشر الإنفاق على الصحة من المؤشرات المهمة، لأنه يرتبط بعلاقه وثيقة بالتنمية البشرية لأن صحة الإنسان هي أحدى مكوناتها الرئيسية، وفي العراق وعلى الرغم من ارتفاع نسبة الإنفاق الحكومي على القطاع الصحي خلال معظم سنوات الدراسة، إلا أنه لا يزال بعيداً عن المستويات المتحققة في هذا القطاع عند مقارنته مع الدول الأخرى ولاسيما الإقليمية منها، ومن أجل تحليل مؤشر الإنفاق على القطاع الصحي، سنقوم بإبراز مسار تطور النفقات الصحية العامة في العراق نسبة من إجمالي الإنفاق العام ونسبة من الناتج المحلي وفق البيانات الواردة في الجدول (2).

الجدول (2) الإنفاق العام على الصحة كنسبة من الإنفاق والناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

السنة	الإنفاق على الصحة (مليون دينار)	الإنفاق على الصحة كنسبة من إجمالي الإنفاق %	الإنفاق على الصحة كنسبة من الناتج %
٢٠٠٤	1788257.4	5.56	3.36
٢٠٠٥	1469086.2	5.57	2.00
٢٠٠٦	1637696.9	4.22	1.71
٢٠٠٧	1789216.0	4.58	1.61
٢٠٠٨	2708934.1	4.56	1.73
٢٠٠٩	2666786.2	4.80	2.04
٢٠١٠	3823056.5	5.45	2.36
٢٠١١	4591914.2	5.83	2.11
٢٠١٢	4047971.3	3.85	1.60
٢٠١٣	4930391.2	4.14	1.80
٢٠١٤	4283254.1	3.70	1.61
٢٠١٥	3772844.9	4.56	1.94
٢٠١٦	4009530.7	5.45	2.04
٢٠١٧	3997396.4	5.30	1.80
٢٠١٨	4360175.6	5.39	1.71

السنة	الإنفاق على الصحة (مليون دينار)	الإنفاق على الصحة كنسبة من إجمالي الإنفاق %	الإنفاق على الصحة كنسبة من الناتج %
٢٠١٩	5447030.9	4.87	1.02
٢٠٢٠	5878643.2	7.53	1.78

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية السنوية، أعداد متفرقة، بغداد، وزارة التخطيط.

أظهرت البيانات الواردة في الجدول (2) أن نسبة الإنفاق على القطاع الصحي أتصفت بالتذبذب طيلة مدة الدراسة، إذ أن أعلى نسبة للإنفاق الحكومي على القطاع الصحي خلال (٢٠٠٤-٢٠٢٠) كانت في عام ٢٠٢٠ والتي بلغت ما يقارب (7.53%) وهي نسبة منخفضة جداً إذا ما تم مقارنتها مع المستوى العالمي الذي يقدر بـ(25%) من إجمالي الإنفاق بحسب بيانات منظمة الصحة العالمية، أن هذا التراجع في الإنفاق على القطاع الصحي وإحرازه النسب المتواضعة لا يعود إلى ضعف الموارد المالية في البلد وذلك كون العراق يتمتع بعوائد نفطية مرتفعة ترفد الموازنة بإيرادات مالية عالية، أي أن السبب يكمن في سوء تقدير متخذي القرار لأهمية الرعاية الصحية وما ينتج عنها من زيادة في الإنتاج والإنتاجية في العمل، فضلاً عن تدني مستوى الكفاءة التخصصية، إذ تشير البناء البيانات إلى تخصيص نسبة (37%) من الإنفاق الصحي الإجمالي قد تم تخصيصه للمستشفيات مقابل (16%) للرعاية الوقائية و(13%) للرعاية الأولية، الأمر الذي يشخص ضعف الكفاءة في تخصيص الموارد بمختلف مستويات الرعاية، أن هذا الأمر قد ألقى العبء الأكبر على كاهل العوائل العراقية في تبني إنفاقها الصحي من دخولها الخاصة، كما يلاحظ من الجدول (2) أن نسبة الإنفاق على الصحة من إجمالي الناتج المحلي قد تراوحت بين (3.36%) كحد أعلى و(1.02%) كحد أدنى خلال المدة المدرسة.

ومما تقدم يمكن القول أنه على الرغم من ارتفاع حصة الإنفاق على الصحة خلال بعض سنوات الدراسة، إلا أن هذه النسب لا ترتق إلى المستوى الذي يعول عليه في تحقيق التنمية البشرية، وعليه لابد من دعم وتطوير وتحسين الخدمات الصحية المقدمة من قبل الحكومة إلى الأفراد، بغية تحقيق متطلبات الاستثمار في رأس المال البشري وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي.

ثانياً: تحليل مؤشر النمو الاقتصادي في العراق خلال مدة الدراسة:

كما تم التطرق سابقاً فان معظم الادبيات الاقتصادية اشارت إلى تفسير النمو الاقتصادي بأنه تلك الزيادة الحاصلة للطاقة الإنتاجية للاقتصاد عبر الزمن، في حين عبر عنه آخرون إلى أنه الزيادة النسبية في الناتج الوطني الصافي أو الزيادة الحاصلة في إجمالي الناتج المحلي بالشكل الذي يحقق زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، لذا يُعد متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خير مؤشر للنمو الاقتصادي في معظم البلدان والعراق أحد هذه البلدان، إذ يمثل الناتج المحلي الإجمالي القيمة الحقيقية أو الأسمية للسلع والخدمات المنتجة خلال مدة زمنية محددة عادة ما تكون سنة، والتي تتكون من الفرق بين إجمالي الإنتاج في كل فرع من هذه الفروع وبين قيمة المدخلات التي حصل عليها هذا الفرع من باقي الفروع الأخرى داخل البلد بمساهمة عوامل إنتاج وطنية وأجنبية، فالناتج المحلي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد منه يعدان من أكثر المؤشرات استعمالاً كونهما يعكسان تطور أداء الاقتصاد الكلي في البلد، ويتميز الناتج المحلي الإجمالي في العراق بأنه مختلف عن مثيلاته في بلدان العالم التي تتشابه معه من حيث النمو في الموارد والطاقات المتوفرة، نتيجة للظروف التي مر بها العراق طيلة مدة الدراسة ، مما ترك آثاراً سلبية على النشاط

الاقتصادي بشكل عام وعلى الطاقة الإنتاجية بشكل خاص، ويمكن تحليل مسار النمو الاقتصادي في العراق من خلال تتبع تطور بيانات الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد منه خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠) من خلال الجدول (3).

الجدول (3) الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومتوسط نصيب الفرد منه في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (مليون دينار)	مقدار التغير السنوي %	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دينار)	مقدار التغير السنوي %
٢٠٠٤	101845262	—	3752634	—
٢٠٠٥	103568449	1.6	3703146	-1.32
٢٠٠٦	109368369	5.6	3796875	2.53
٢٠٠٧	111455813	1.9	3754987	-1.10
٢٠٠٨	120626517	8.2	3944918	5.06
٢٠٠٩	124702847	3.3	3938244	-0.17
٢٠١٠	132687028	6.4	4065269	3.99
٢٠١١	142696722	7.5	4312654	5.30
٢٠١٢	162587533	13.9	4820691	11.78
٢٠١٣	174990175	7.6	5101040	5.81
٢٠١٤	169557865	-3.1	4993586	-2.11
٢٠١٥	183616300	8.2	4817351	-5.53
٢٠١٦	199532100	8.6	5515131	14.46
٢٠١٧	201059400	0.7	5426264	-1.61
٢٠١٨	210532887	4.7	5830686	-0.84
٢٠١٩	225058367	6.9	5412758	0.59
٢٠٢٠	189398568	-15.8	4728188	-12.65

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات، مديرية الحسابات القومية، مجاميع إحصائية للسنوات (٢٠٠٤-٢٠٢٠).

يعد الاقتصاد العراقي من الاقتصادات الريعية المعتمدة على الموارد النفطية، إذ يشكل الأخير النسبة العظمى من الناتج المحلي الإجمالي، ويلاحظ أن الاقتصاد العراقي قد حقق معدلات نمو في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي موجبة طيلة مدة الدراسة باستثناء السنوات (٢٠١٤ و٢٠٢٠) وذلك نتيجة لما تعرض له الاقتصاد العراقي في عام ٢٠١٤ من أزمة مزدوجة تجسدت بالأزمة السياسية (حرب داعش) والأزمة الاقتصادية المتجسدة (بهبوط الأسعار العالمية للنفط)، الأمر الذي ترك آثاراً سلبية على مؤشر الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، إذ تراجع من (174990175) مليون دينار لعام ٢٠١٣ إلى (169557865) مليون دينار لعام ٢٠١٤ ترتب عليه انخفاض معدلات النمو من (7.6%) الى (3.1-%) لكلا العامين على التوالي، ثم عاود الناتج المحلي الإجمالي بالارتفاع نتيجة التحسن في أسعار النفط وبالتالي زيادة العوائد النفطية ليشهد ارتفاع الناتج الى (199532100) مليون دينار في عام ٢٠١٦ وبمعدل نمو بلغ (8.6%)، أما في عام ٢٠٢٠ فقد شهد هذا العام تراجعاً كبيراً في أداء الناتج المحلي الإجمالي، إذ انخفض من (225058367) مليون دينار في عام ٢٠١٩ الى (189398568) مليون دينار في عام ٢٠٢٠ ترتب على أثره تدني معدلات نمو الناتج من (6.9%) الي (15.8-%) لكل العاملين على التوالي، وإن هذا التراجع في معدلات النمو الاقتصادي يعزى إلى تعرض الاقتصاد العراقي إلى أزمة ثلاثية مركبة تكمن آثارها على جميع مفاصل الاقتصاد وتجسدت هذه الأزمة بتضافر الأزمة السياسية

(ثورة تشرين) والتعطيل الاجباري لجميع مؤسسات الدولة وتزامنها مع الأزمة الصحية والمتجسدة بأزمة (Covid-19) التي اجتاحت مختلف بلدان العالم، الامر الذي تسبب في اختلال اقتصادات تلك البلدان بسبب سياسات الإغلاق شبه التام بين مختلف دول العالم، فضلاً عن تنامي وتيرة الإصابات مما تطلب من اجراءات تمثلت بحظر التجوال الإلزامي، الأمر الذي تسبب في تعطيل جزء من الطاقة الإنتاجية من خلال تقليص الدوام الرسمي لمختلف مفاصل الدولة، وكذلك انخفاض أسعار النفط بسبب ارتفاع حالات الإصابة بفايروس كورونا وإدراك العالم خطورة الوباء فانعكست تلك المخاوف على الطلب على النفط مما أدى إلى انخفاض أسعاره، وبهذا شهد الاقتصاد العراقي أزمة مزدوجة تمثلت بفايروس كورونا (COVID-19) والتي انعكست على الاقتصاد العراقي من خلال تأثيرها على أسعار النفط حين ذاك والذي يعد المورد الرئيس للاقتصاد العراقي، فضلاً عن بزوق الأزمة الاقتصادية والمتجسدة بانخفاض أسعار النفط العالمية، أن تراكم الأزمات الثلاثية على الاقتصاد العراقي قد تسبب في آثار وخيمة لا يزال يعاني منها الاقتصاد حتى اليوم، الأمر الذي ترتب عليه توقف العملية الاقتصادية في البلد.

أما متوسط نصيب الفرد من الناتج فيلاحظ من خلال الجدول اعلاه أن هذا المؤشر لم يبتعد كثيراً عن الصورة التي رسمها معدل النمو في الناتج بالأسعار الثابتة كونه يصور حالة من التحسن والانتعاش في ظل ارتفاع أسعار النفط، إذ يلاحظ أن هذا المؤشر قد حقق معدلات متذبذب طيلة مدة الدراسة مما يعكس حالة اللاستقرار التي شهدتها أسعار النفط العالمية، وقد بلغ ذروته في عام ٢٠١٦ محققاً بذلك معدل نمو موجب مقداره (14.46%) في حين سجل معدل نمو سالب عام ٢٠٢٠ بلغ مقداره (12.56-%)، وهذا يعكس ما مر به الاقتصاد العراقي من ظروف وصدمات خارجية قد ألقت بظلالها على مجمل النشاط الاقتصادي في البلد وتجسدت تلك بظهور تشوهات واختلالات هيكلية وبنيوية، فضلاً عن اعتماده على متغيرات خارجية الأمر الذي يساهم بتخلف الناتج الفعلي على الناتج الحقيقي وعجز الاقتصاد عن بلوغ معدلات النمو المستهدفة.

ومما تقدم يمكن القول ان بيانات الجدول (3) تعكس مدى افتقار الاقتصاد العراقي إلى الدعامات الأساسية التي تتيح له أمكانية الارتقاء بالعمليات التنموية وبلوغ معدلات نمو مستدامة، الأمر الذي يجعل التأثير في المجملات الحقيقية باستعمال السياسة الاقتصادية (المالية والنقدية) امراً شبه مستحيل في حالة بقاء الوضع السائد نفسه، لذا من الضروري التأكيد على دعم القطاعات الاقتصادية الأخرى عن طريق توجيه العائدات النفطية بشكل الذي يضمن تحقيق النمو المتوازن في تلك القطاعات.

ثالثاً: العلاقة بين الاستثمار في رأس المال البشري والنمو الاقتصادي:

يحتل الاستثمار في رأس المال البشري موقعا ملائما في تحديد أبعاد ومسار النمو الاقتصادي، لأن الإنسان هو العنصر الأهم في عمليه النمو الاقتصادي، فضلاً عن كونه الهدف الأساسي منها، إذ تسعى عمليه النمو الاقتصادي الى توفير الحياه الكريمة له، لذلك فإن رأس المال البشري هو أحد الركاز الأساسية التي تنشط عمليه النمو الاقتصادي في البلد، لذا يجب توفير المناخ الملائم من الخدمات والاجتماعية التي يحتاجها الفرد، فضلاً عن التعليم والتدريب والتأهيل وتطوير المهارات من أجل تكوين رأس المال ابشري وتطويره والعمل على زيادة كفاءته، مما يساعد على رفع معدل الناتج المحلي الإجمالي للبلد، ويؤكد العديد من الاقتصاديين على ان رأس المال البشري يعد العامل الرئيسي في عملية النمو الاقتصادي، فالدول قامت بزياده جهودها وتكثيف إمكاناتها

للاهتمام بالتعليم وزياده معدلات الادخار والاستثمار وتقليل مستوى الفقر، مما يُسهم في تحقيق النمو، وتأسيساً على ما تقدم يمكن القول ان العلاقة بين متغيرات الدراسة هي علاقه تبادليه ذات تأثير ايجابي، فاذا توافرت سياسات اقتصاديه تنموية هادفه، فإن ذلك سينعكس وبشكل ايجابي في تحفيز الاستثمار في رأس المال البشري، وفي الوقت نفسه فإن تحقيق استثمار كفوء في رأس المال البشري سينعكس ايجابا على النمو الاقتصادي، وهذا يعني ان كل المتغيرين مؤثر ومتأثر بالآخر.

المحور الثالث: تحليل العلاقة بين الاستثمار في رأس المالي البشري والنمو الاقتصادي في العراق خلال مدة الدراسة:

أولاً: توصيف المتغيرات:

يتم قياس أثر بعض مؤشرات الاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في العراق من خلال منهجية التكامل المشترك بهدف التحقق من مدى وجود العلاقة التوازنيه طويلة الاجل ضمن برنامج Eviews12، كما تُغطي بيانات البحث الأمد الزمني الممتد بين (2004-2020)، ويتم توصيف المتغيرات في النموذج القياسي وتحديدهما كما في الجدول (4) الذي يحدد من خلاله المتغير التابع والمتغير المستقل.

الجدول (4) متغيرات الدراسة

الدلالة	المتغير	التوصيف
الإنفاق على التعليم	X_1	مستقل
الإنفاق على الصحة	X_2	مستقل
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	Y	تابع

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين.

بعد أن تم تحديد وتوصيف متغيرات النموذج يمكن الآن صياغة شكل العلاقة الدالية التي تربط بين المتغيرات الداخلة ضمن النموذج وكما يأتي:

$$Y = f(X1, X2)$$

إذ يمثل الرمز (f) إلى أن متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي هو دالة في كل من الإنفاق على التعليم والإنفاق على الصحة.

ثانياً: نتائج اختبارات السكون:

للتأكد من سكون متغيرات البحث يجب التأكد من التم اللجوء لاختباري ديكي فوللر وفيلبيس بيرون وفي ظل وجود ثلاث حالات متمثلة في ظل وجود القاطع ومع وجود القاطع والاتجاه العام وفي ظل عدم وجود أي منهما وذلك لمتغيرات البحث، وكما هو مُفصل في الجدولين (5) و(6).

الجدول (5) مخرجات إختبار ديكي فولر الموسّع

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)				
At Level				
المتغيرات		**Y**	**X1**	**X2**
With Constant مع القاطع	t-Statistic	-1.5988	-2.3273	-1.8367
	Prob.	0.4776	0.1671	0.3595
	القرار	No	No	No
With Constant & Trend مع القاطع والمتجه	t-Statistic	-0.3627	-3.7507	-3.7507
	Prob.	0.9870	0.5985	0.0268
	القرار	No	No	**
Without Constant & Trend بدون القاطع والمتجه	t-Statistic	-0.2873	0.7152	0.7152
	Prob.	0.5787	0.8669	0.8669
	القرار	no	no	no
At First Difference				
With Constant مع القاطع	t-Statistic	-2.8063	-1.7376	-1.7186
	Prob.	0.0628	0.0041	0.4167
	القرار	No	***	No
With Constant & Trend مع القاطع والمتجه	t-Statistic	-3.0863	-2.1651	-1.7222
	Prob.	0.1181	0.0024	0.0704
	القرار	No	***	No
Without Constant & Trend بدون القاطع والمتجه	t-Statistic	-2.8581	2.1987	-2.8581
	Prob.	0.0049	0.0002	0.0013
	القرار	**	***	***

- مستقر عند مستوى 1%، ** مستقر عند مستوى 5%، *** مستقر عند مستوى 1%، no غير مستقر.

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12.

يظهر من خلال الجدول (5) ان مخرجات اختبار الاستقرارية لمتغيرات البحث، وتبين بأن مؤشر الإنفاق على الصحة (X2) قد استقر عند المستوى بوجود قاطع ومتجه عام وبمستوى معنوية (5%)، بينما لم تستقر بقية المتغيرات عند المستوى، وهذا ما يجعلنا نذهب باتجاه إجراء اختبار الاستقرارية ولكن عند الفرق الأول للتحقق من مدى استقرار متغيرات البحث عنده، ولاحظنا بأن جميع المتغيرات قد استقرت عند الفرق الأول، وقد كان إستقرار مؤشر الإنفاق على التعليم (X1) عند الحالات الثلاثة وبمستوى معنوية (1%)، بينما كان استقرار مؤشر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (Y) عند مستوى معنوية (1%) وعند الحالة التي تفترض عدم وجود قاطع واتجاه زمني، بينما استقر مؤشر الإنفاق على الصحة عند مستوى معنوية (1%) وعند الحالة التي تفترض عدم وجود قاطع واتجاه زمني، ومما تقدم يمكن القول ان درجة تكامل متغيرات البحث الواردة في الجدول (5) هي مزيج من المستوى (I_0) والفرق الأول (I_1) ولا يوجد أي تكامل من الدرجة الـ(I_2) وهذا ما تؤكده مخرجات إختبار الاستقرارية وفقاً فيلبس بيرون كما في الجدول (6).

الجدول (6) مخرجات اختبار فيلبس بيرون

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)				
At Level				
المتغيرات		**Y**	**X1**	**X2**
With Constant مع القاطع	t-Statistic	-1.3178	-0.9306	-0.4515
	Prob.	0.6167	0.7726	0.8933
	القرار	No	No	No
With Constant & Trend مع القاطع والمتجه	t-Statistic	-0.0882	-1.6350	-1.9679
	Prob.	0.9941	0.7684	0.6237
	القرار	No	No	No
Without Constant & Trend بدون القاطع والمتجه	t-Statistic	-0.1615	1.5327	1.3682
	Prob.	0.7298	0.9681	0.9559
	القرار	no	no	no
At First Difference				
With Constant مع القاطع	t-Statistic	-2.8724	-4.3884	-4.5586
	Prob.	0.0541	0.0007	0.0004
	القرار	**	***	***
With Constant & Trend مع القاطع والمتجه	t-Statistic	-3.0957	-4.3846	-4.5097
	Prob.	0.1159	0.0044	0.0030
	القرار	No	***	***
Without Constant & Trend بدون القاطع والمتجه	t-Statistic	-2.9238	-3.9967	-4.3499
	Prob.	0.0040	0.0001	0.0000
	القرار	***	***	***

- مستقر عند مستوى 1%، ** مستقر عند مستوى 5%، *** مستقر عند مستوى 1%، no غير مستقر.

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12.

إذ يتضح من الجدول (6) عدم استقرارية وسكون أي من متغيرات البحث عند المستوى، إلا أنها إستقرت وتكامل بعد أخذ الفرق الأول لها وعند بمستويات معنوية مختلفة.

ثالثاً: تقدير نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزّعة ARDL:

لا يمكن اعتبار اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية شرطاً أساسياً لتطبيق منهجية الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL، لكن يتمثل الشرط الجوهري في تطبيقه بعدم وجود سلسلة زمنية متكاملة عند الفرق الثاني (I_2) ، وبذلك تم إجراء التقدير وكانت النتائج كما في الجدول (7).

الجدول (7) نتائج تقدير نموذج ARDL

R-Squared	0.989668	F-Statistic	780.0126
Adjusted R-Squared	0.988400	Durbin-Watson Stat	2.048853
Prob(F-Statistic)	0.000000		

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12.

يلاحظ من الجدول (7) نتائج التقدير الاولي لنموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL، إذ بلغ معامل التحديد (0.98)، أي أن المتغيرات المستقلة استطاعت أن تفسّر (98%) من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع، وأن معنوية احصائية فيشر بلغت (0.0000) وتعني أن النموذج المستخدم هو نموذج مقبول لقياس العلاقة بين متغيرات البحث لمعنوية العلاقة ككل، كما تبين ان قيمة دوربن وواتسون كانت مرتفعة ووصلت الى (2.048853) وهي تشير الى عدم وجود

مشكلة الارتباط الذاتي في الانموذج، كما تجدر الاشارة الى أن قيمة دوربن وواتسون كانت أكبر من معامل التحديد وبالتالي فإن النموذج يعتبر خالياً من مشكلة الانحدار الزائف، ومن ثم يمكن اجراء الاختبارات الاخرى على الانموذج وهذا يعطي نتائج حقيقة وتشير الى الواقع بدون تزييف كقياس العلاقات قصيرة وطويلة الأجل بين المتغيرات.

رابعاً: إختبار التكامل المشترك وفق منهجية ARDL Bounds:

يُسمى اختبار العلاقة التكاملية والتوازنية في الأجل الطويل في نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزّعة ARDL باختبار الحدود ويعتمد على قيمة إحصائية فيشر المحتسبة التي تقارن مع الحدّين الأعلى والأدنى والموزعة ضمن مستويات احتمالية مختلفة وكما هو موضح في الجدول (8) الآتي:

الجدول (8) اختبار الحدود للتكامل المشترك وفق منهجية ARDL Bounds

Test Statistic	Value	K
F-Statistic	6.703847	2
Critical Value Bounds		
Significance	**I_0 Bound**	**I_1 Bound**
10%	2.63	3.35
5%	3.1	3.87
2.5%	3.55	4.38
1%	4.13	5.61

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12.

يبين الجدول (8) بأن قيمة إحصائية فيشر المحتسبة قد بلغت (6.703847) وهي أكبر من الحدين الأعلى والأدنى عند مستويات معنوية (10% و5% و2.5% و1%)، وهذا يفسر رفض فرضية العدم و قبول الفرضية البديلة التي تفترض وجود علاقة تكامل مشترك توازنية ما بين رأس المال البشري من خلال مؤشرات الإنفاق على التعليم والإنفاق على الصحة وبين النمو الاقتصادي معبراً عنه بمؤشر متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي كمتغير تابع، وأن هذه النتيجة تمكننا من الانتقال لتطبيق نموذج تصحيح الخطأ وتقدير العلاقة عند الأجلين القصير والطويل.

خامساً: نموذج تصحيح الخطأ وفق منهجية ARDL:

يتكون نموذج تصحيح الخطأ من قسمين، الأول يتضمن مرونات الأجل القصير ومرونات الأجل الطويل للعلاقة قيد البحث والمبينة في الجدول (9) وجاءت النتائج كما يأتي:

الجدول (9) نموذج تصحيح الخطأ (مرونات الأجل القصير والطويل) وفق منهجية ARDL

Cointegrating Form				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
D(X1)	0.624031	0.116071	5.376290	0.0000
D(X2)	5.818305	5.570389	1.042663	0.0001
CointEq(-1)	-0.107623	0.031897	-3.374110	0.0013
Long Run Coefficients				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
X1	3.706897	8.511433	4.432616	0.0002
X2	1.245775	2.106346	2.707834	0.0089
C	4089.079	339.2815	12.05217	0.0000

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12.

يتبين من خلال الجدول (9) مخرجات تقدير العلاقة قصيرة وطويلة الأجل بين المتغير التابع وبين المتغيرات المستقلة، إذ كانت معنوية جميع المقدرات اقل من مستوى الاحتمالية (5%)، وهذا يعني رفض فرضية العدم التي تفترض عدم وجود علاقة قصيرة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة وقبول الفرض البديل الذي ينص على وجود علاقة قصيرة الأجل تربط بين رأس المال البشري من خلال مؤشري الإنفاق على التعليم والإنفاق على الصحة وبين النمو الاقتصادي مُعبراً عنه بالنمو الاقتصادي لكون الاحتمالية كانت أدنى من مستوى (5%)، كما يتبين من النتائج سالبية ومعنوية ومعامل تصحيح الخطأ كان اقل من الواحد الصحيح أي انهُ مطابق لشرط ومتطلبات آلية تصحيح الخطأ في الأجل القصير.

كما تبين من الجدول ان العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات البحث كانت ذات معنوية عالية جداً، ويتضح ان احتمالية المتغير المستقل X1 قد بلغت (0.0002) وهي أقل من مستوى معنوية (5%)، وبالتالي قبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة في الاجل الطويل بين المتغير المستقل X1 والمتغير التابع Y وهذا يفسر على وجود علاقة طويلة الأجل بين مؤشر الإنفاق على التعليم وبين مؤشر متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي ومن ثم نقوم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغير المستقل X1، وتبين من احتمالية المتغير المستقل X2 التي قد بلغت (0.0089) وهي أقل من مستوى معنوية (5%)، وبالتالي قبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة في الاجل الطويل بين المتغير المستقل X2 والمتغير التابع Y، وهذا يفسر على وجود علاقة طويلة الأجل بين مؤشر الإنفاق على الصحة وبين مؤشر متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، ومن ثم نقوم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغير المستقل X1، وهذا ينطبق مع واقع ومنطق النظرية الاقتصادية التي تفترض إنه كلما تطور رأس المال البشري وارتفع من خلال زيادة نسبة المساهمة الإنفاقية للارتقاء بالواقع التعليمي والصحي والتي من شأنها أن تنعكس على الإنسان من حيث تعزيز مردوده ونشاطه وديمومة استمراريته في العمل والجهد والإنتاجية كلما كان ذلك سبباً ودافعاً كافياً لزيادة نصيب الفرد من الدخل ومن ثم الارتقاء بمعدلات النمو الاقتصادي من خلال هذه العلاقة الطردية والفاعلة.

سادساً: اختبارات جودة نموذج ARDL:

تتضمن اختبارات جودة نموذج ARDL عدة اختبارات ومنها:

١. اختبار ثبات التباين للأخطاء:

هناك مجموعة اختبارات تبين ثبات تجانس تباين الخطأ من عدمه، ومن بينها اختبار ARCH الذي يستند على القيمة الاحتمالية لمربع كاي χ^2 وكانت المخرجات كما في الجدول (10) الآتي:

الجدول (10) اختبار ثبات التباين لأخطاء نموذج ARDL

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-Statistic	0.825988	Prob. F(1,49)	0.5700
Obs*R-Squared	5.986191	Prob. Chi-Square(1)	0.5414

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12.

يتبين في الجدول (10) ان القيمة الاحتمالية لمربع كاي قد بلغت (0.5414) وهذا يفسر قبولنا للفرضية العدمية القائلة بأن أخطاء النموذج ثابتة التباين وان لا وجود لمشكلة في نموذج البحث، ورفضنا للفرضية البديلة التي تنص على أن أخطاء النموذج غير متجانسة التباين، وذلك لكونها تفوق مستوى معنوية (0.05).

٢. إختبار الارتباط الذاتي التسلسلي لبواقي نموذج ARDL:

يستخدم لاكتشاف وجود مشكلة ارتباط ذاتي من عدمه اختبارLM والذي يعتمد أيضاً هو الآخر على معنوية قيمة مربع كاي χ^2 والذي يبين الجدول (11) مخرجاته وكما يأتي:

الجدول (11) اختبار الارتباط الذاتي التسلسلي لبواقي نموذج ARDL

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F-Statistic	0.578363	Prob. F (2,32)	0.5642
Obs*R-Squared	1.338881	Prob. Chi-Square (2)	0.5120

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12.

تشير قيمة مربع كاي الاحتمالية والبالغة (0.5120) الى قبولنا للفرضية العدمية التي تفترض عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي التسلسلي في النموذج، ورفض الفرضية البديلة التي تنص على أن النموذج يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي التسلسلي للأخطاء، وذلك لكونها أكبر من مستوى معنوية (0.05).

سابعاً: اختبارات استقرار النموذج (Stability Test):

بعد إجراء تقدير نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL، فضلاً عن اختبار منهجية الحدود للكشف عن وجود تكامل مشترك من عدمه، فضلاً عن تقدير نموذج تصحيح الخطأ وكذلك إجراء اختبارات الجودة، ولغرض التأكد من مدى استقرارية النموذج هيكلياً وذلك من خلال إجراء اختبارات لا يمكن القيام بها إلا بعد إعادة عملية تقدير النموذج، إذ تظهر بعد ذلك عدة اختبارات ضمن خيار (Stability Diagnostics) ومن بينها التقديرات العودية (Recursive Estimation) التي تتضمن عدة اختبارات أشهرها اختبار المجموع التراكمي للبواقي Cusum واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي Cusum of Square، والتي تم إجرائها بالنسبة لنموذج البحث، وكانت النتائج كما في الشكلين (2) و(3)، إذ تشير الخطوط الحمراء المتقطعة إلى الحدود الحرجة وعند مستوى معنوية (5%)، بينما تشير السلسلة الزرقاء المتعرجة والمتصلة للمجموع بواقي النموذج التراكمي، وإن بيان الاستقرار نابع من وجود تلك السلسلة التراكمية في داخل مسار الحدود الحرجة الحمراء، لذا يتضح بأن نموذج البحث كان مستقراً طيلة مدّة البحث وفقاً لهذا الاختبار.

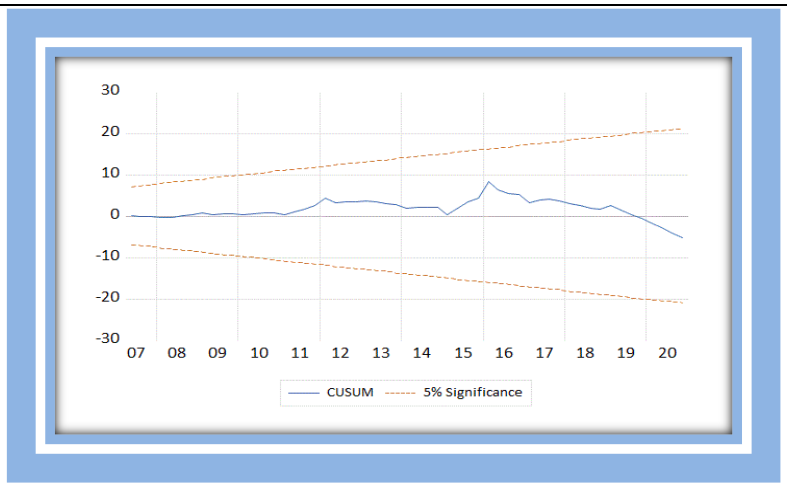

الشكل (2) اختبار المجموع التراكمي للبواقي Cusum

المصدر: الشكل من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12.

أما الشكل (3) فهو تشير الى الخطوط الحمراء المتقطعة للحدود الحرجة عند مستوى معنوية (5%) بينما تشير السلسلة الزرقاء المتعرجة والمتصلة للمجموع التراكمي لمربعات البواقي النموذج، لنرى ان الاستقرار يتحقق في كون تلك السلسلة التراكمية داخلة ضمن مسار الحدود الحرجة الحمراء، لذا يتضح لنا بأن النموذج الموجود في الشكل (3) كان مستقراً طيلة مدّة البحث باستثناء الفترة (32) وتحديداً في الربع الرابع لعام ٢٠١١ والتي كانت سلسلة مربعات البواقي فيها خارج الحدود الحرجة.

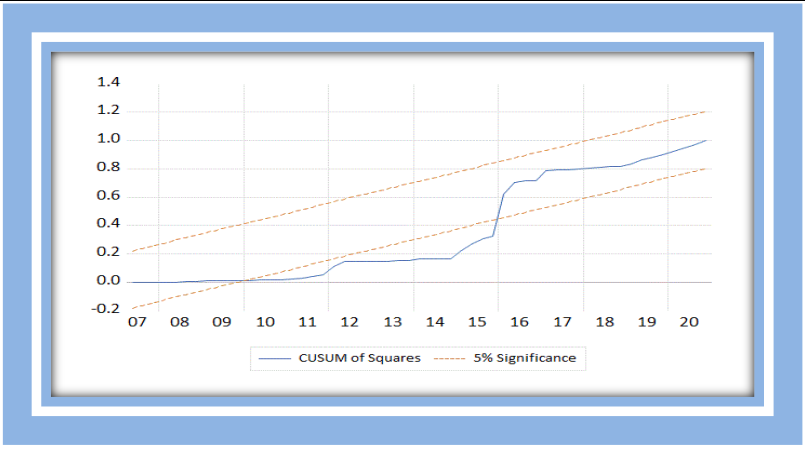

الشكل (3) اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي Cusum of Squares

المصدر: الشكل من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12.

الاستنتاجات:

١. يمتلك العراق موارد بشرية غير قليلة وذات قدرات عالية يمكن ان تُسهم هذه الملاكات في تحقيق النمو الاقتصادي في حال زيادة الاهتمام به من خلال زيادة الإنفاق على قطاعي التعليم والصحة،

والذي وضح ذلك هو العلاقة الطردية طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة وهذا اثبت فرضية البحث.

٢. إن معدلات النمو الاقتصادي في بيئة الاقتصاد العراقي تتصف بالاستقرار، وذلك لأنها رهينة التقلبات الحاصلة في أسواق النفط العالمية واعتماد الاقتصاد على المورد النفطي كمصدر أساسي لتوفير الحيز المالي اللازم لتغطية نفقات الموازنة العامة.

٣. يعاني الإنفاق على قطاع التعليم والصحة من تدني للنسب المخصصة لتمويل هذه القطاعات، الأمر الذي سبب ضعف في أدائها ويعود ذلك لما شهده العراق من أزمات وصراعات متتالية مما أدى الى ضعف الاستثمار في هذا القطاعات.

٤. إن اعتماد العراق على المورد النفطي في تمويل نفقاته العامة، فضلاً عن غياب التنويع الاقتصادي قد ساهم بارتفاع نسبة مساهمة القطاعات السلعية في إجمالي الناتج على حساب تراجع مساهمة القطاعات الأخرى الأمر الذي ينعكس على الوضع الاقتصادي العام، وما يوضح ذلك هو مؤشر النمو الاقتصادي متمثل بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الذي شهد تذبذب بسبب الاعتماد على ايرادات القطاع النفطي.

التوصيات:

١. ضرورة إدراك أهمية مؤشرات رأس المال البشري في النمو الاقتصادي وهذا يتطلب من متخذي القرار السياسي والاقتصادي العمل على خلق قوة عاملة تستطيع استعمال التكنولوجيا الحديثة عبر التأكيد على عملية الاستثمار في التعليم والصحة بهدف الوصول إلى ملاكات قادرة على خلق قيمة مضافة للناتج المحلي الإجمالي وبالتالي تعزيز واستدامة النمو الاقتصادي.

٢. ضرورة التركيز على استغلال الإيرادات النفطية في تنمية الأنشطة ولاسيما الإنتاجية لتسهم بشكل مباشر في تحقيق التنوع الاقتصادي وتعزيز الصادرات غير النفطية وتبني سياسة تنموية حقيقية واضحة تستهدف إعادة تحقيق التوازن بين القطاعات الاقتصادية وتهياه البنى التحتية بهدف إيجاد فرص عمل جديدة تسهم في تشتغل العاطلين عن العمل ولا سيما فئة الشباب الخريجين.

٣. ضرورة مساهمة القطاع الخاص في عملية تطوير القطاع التعليمي والصحي ليس فقط من خلال الأنشاء والتمويل لمؤسسات التعليم والصحة ولكن أيضا من خلال زيادة الاهتمام بالبنى التحتية في قطاعي الصحة والتعليم.

٤. ضرورة تبني العراق لمؤتمر دولي لقضايا التنمية البشرية، وبتمثيل واسع على مستوى السياسيين والاكاديميين والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني وبرعاية البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، لما تشكله هذه الفعالية من تأطيرات مفاهيمية وإجرائية تدعم جهود العراق التنموية وتسهم في تطوير الاستثمار في رأس المال البشري مما يُسهم في تحقيق النمو الاقتصادي.

المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر العربية:

١. حسن، راوية، (٢٠١١)، مدخل استراتيجي لتخطيط وتنمية الموارد البشرية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر.

٢. الحمداني، رفاه شهاب، (٢٠١٤)، نظرية الاقتصاد الكلي، ط١، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.

٣. داغر، محمود محمد، (٢٠١٨)، علم الاقتصاد الكلي النظريات والسياسات، ط١، دار البيان للنشر والتوزيع، بغداد.

٤. سلمان، هيثم عبدالله، (٢٠١٥)، علاقة النمو بالإصلاح الاقتصادي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة البصرة، المجلد (٢١)، العدد (٨١).
٥. الشرفات، علي جدوع، (٢٠١٠)، التنمية الاقتصادية في العالم العربي (الواقع، العوائق وسبل النهوض)، ط١، دار جليس الزمان، عمان.
٦. عواد، خالد روكان وآخرون، (٢٠٢١)، أثر بعض متغيرات السياسة السكانية على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٨)، مجلة دنانير، العدد (٢٤).
٧. عواد، خالد روكان، (٢٠١٥)، الاصلاح الاقتصادي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ (التجربة والتحديات)، مجلة زانكو، جامعة صلاح الدين – اربيل، المجلد (١)، العدد (١٩).
٨. عيسى، سعد صالح وإسماعيل، عطية محمد، (٢٠١٨)، قياس أثر الانفتاح التجاري في النمو الاقتصادي في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٦) باستخدام انموذج (ARDL)، مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية، جامعة تكريت، المجلد (٣)، العدد (٤٣)، العراق.
٩. الفيل، أسامة احمد، (٢٠١٤)، الاستثمار في الموارد البشرية: دراسة اقتصادية اسلامية، دار التعليم الجامعي للطباعة وللنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر.
١٠. القصاص، مهدي محمد، (٢٠٠٨)، بيئة استثمار رأس المال البشري: دراسة ميدانية في قرية مصرية، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الثالث للبيئة، جامعة جنوب الوادي، مصر.
١١. كافي، مصطفى يوسف، (2014)، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
١٢. محسن، حاكم وآخرون، (٢٠١٣)، زراعة المعرفة والاستثمار في رأس المال البشري في مواجهة الاحتكار المعرفي: دراسة تطبيقية على عينة من طلبة البرورد العربي، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد (٢٨)، العدد (٩).

ثانياً: المصادر الأجنبية:

13. Awad, Khalid Rokan, *et.al.*, (2021) The Effect of Economic Globalization Indicators on the Human Development Index: A Case Study of Iraq for the Period (2004-2019), Journa Psychology & Education 58(2).
14. Awad, Khalid, R., *et.al.*, (2020) The Analysis of The Effect of Information Technology on The Economic Growth In Iraq (2006-2018), 2nd Annual International Conference on Information and Sciences (AiCIS).
15. Kucharcikova, A., (2011) Human capital-Definitions and Approaches, Human Resources Ergonomics.
16. OCDE, (2001) investisement dandle capital human compared on international Paris Edition OCDE.
17. Stewart Thomas, (1997) Intellectual Capital: The New Wealth of Organization، published by Doubleday, New York.